



بنك الخليج GULF BANK

بنك الخليج – الكويت

النص المحرر لمؤتمر المستثمرين/ المحليين – الربع الثالث 2018

الأثنين 29 أكتوبر 2018

المشاركين من بنك الخليج:

السيد/ طوني ضاهر – الرئيس التنفيذي

السيد/ كيفن سميث - رئيس المدراء الماليين

السيدة/ دلال الدوسري – رئيسة وحدة علاقات المستثمرين

إدارة المؤتمر:

السيد/ كريم الكيخيا - أرقام كابيتل

قائمة المشاركين:

Ajeej Capital DIFC Ltd

AKCB

Albilad-capital

AlShall Consulting

Arqaam Capital

BNKH

Capital Investments

Daman Investments

EFG Hermes

Franklin Templeton

Jamsons

KAMCO

National Bank of Kuwait

NBK Capital

Rasmala Investment Bank

S&P Global

SICO

The National Investor

كريم:

مساء الخير عليكم جميعاً. وشكراً على الانضمام إلينا اليوم. محدثكم كريم الكيخيا، وبالنيابة عن أرقام كابيتال، يسرني أن أرحب بكم في مؤتمر بنك الخليج عبر الاتصال المرئي المسموع لإعلان نتائج و أرباح الربع الثالث من عام 2018 للبنك. ومعني هنا اليوم السيد/ طوني ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج، والسيد/ كيفن سميث، رئيس المدراء الماليين، والسيدة/ دلال الدوسري، من علاقات المستثمرين في بنك الخليج. واختصاراً للوقت، سأترك المجال الآن للسيدة/ دلال.

دلال:

شكراً، كريم. مساء الخير ومرحباً بكم في اللقاء الهاتفي الخاص بالنتائج المالية لبنك الخليج عن الربع الثالث من عام 2018. اسمي دلال الدوسري، من فريق علاقات المستثمرين لدى بنك الخليج. نبدأ اللقاء اليوم بعرض تقديمي لأهم مؤشرات أداء بنك الخليج خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2018، يليه الرئيس التنفيذي للبنك، السيد/ طوني ضاهر، يليه عرض تفصيلي لنتائجنا المالية يقدمه رئيس المدراء الماليين، السيد/ كيفن سميث. وبعد العرض، نفتح المجال لفترة الأسئلة والأجوبة من خلال منصة البث عبر الانترنت. يرجى طرح أسئلتكم كتابةً في أي وقت خلال اللقاء. ويتوفر العرض التفصيلي على موقعنا الإلكتروني: www.e-gulfbank.com، وسيتم الإفصاح عنه إلى بورصة الكويت.

يرجى العلم بأنه يمكننا الرد فقط على الاستفسارات والمعلومات التي يجوز الإفصاح عنها على نطاق عام. و أود أن ألفت انتباهكم إلى الإفصاح الوارد على الصفحة الثانية من العرض التقديمي، والذي يتعلق بالبيانات المستقبلية والمعلومات السرية. يرجى التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني الخاص بفريق علاقات المستثمرين investor.relations@gulfbank.com.kw في حالة وجود أي استفسار لديكم بهذا الشأن.

الآن، يسرني أن أترك المجال للسيد/ طوني ضاهر، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج، ليحدثنا. تفضل طوني.

طوني ضاهر:

شكراً دلال. مساء الخير. يسرني أن أكون معكم اليوم لتحدث عن بعض المؤشرات الخاصة ببنك الخليج.

إذا انتقلنا إلى الصفحة 3 إلى أقصى اليمين، نجد أن البنك تمكن من تحقيق مزيد من النمو في صافي الربح، من 13 مليون د.ك. في الربع الثالث من عام 2017 إلى 16 مليون د.ك. في الربع الثالث من عام 2018، أي بزيادة نسبتها 19%. أما الزيادة في الربع الثاني فكانت نسبتها 19% وكان معدل النمو للربع الأول 15%.

وقد شهد البنك نمواً في صافي الربح عن الأشهر التسعة الأولى من عام 2018 ليلبلغ 43 مليون د.ك.، أي بزيادة بواقع 18%، مقارنةً بنفس الفترة من عام 2017.

ويأتي معدل النمو هذا ليعكس النمو بواقع 12% الذي تحقق في عام 2017، والنمو بواقع 10% في السنوات الثلاث السابقة، أي من 2013 إلى 2016.

ويتضح من ذلك أن مصرفنا لم يزل يشهد مزيداً من الزخم في الربع الماضي، مما أدى إلى تحقيق نتائج في غاية القوة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري.

ويسعدنا أن نعلن عن النمو في محفظة القروض لدى البنك، حيث شهد صافي القروض والسلف للعملاء نمواً بواقع 7%، مقارنةً بالفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2017.

وبالانتقال إلى الصفحة رقم 4، و وفقاً للاستراتيجية الجديدة لبنك الخليج المرتكزة على خدمة العملاء والابتكار، نجد أن البنك قد أطلق بطاقة الاسترداد النقدي لبنك الخليج، التي تتيح لحاملي البطاقات استرداد ما يصل إلى 10% نقداً على جميع ما يتم إنفاقه محلياً وعالمياً. وقد تم تصميم هذا البرنامج وفقاً لأنماط الإنفاق لعملائنا، وهو يمتد ليشمل مجموعة جديدة من البطاقات التي تم طرحها لجميع شرائح عملائنا خلال الربع الثاني من عام 2018.

وبالإضافة إلى ذلك، أعلن البنك أيضاً إطلاق الموقع الإلكتروني المعاد تصميمه باستخدام أفضل الممارسات العالمية ويتضمن العديد من المزايا الجديدة التي من شأنها تعزيز التجربة المصرفية الشاملة للعملاء.

كذلك، وفي إطار التزامنا المتواصل بخدمة المجتمع، نفخر باستضافة "ماراثون بنك الخليج 642" للسنة الرابعة على التوالي في 17 نوفمبر 2018. ويعتبر هذا الحدث البارز السباق الوحيد المعتمد في الكويت من الاتحاد الدولي لسباقات الماراثون وسباقات المسافات، والاتحاد الدولي لألعاب القوى. وقد حظي ماراثون العام الماضي بنجاح غير مسبوق، حيث شارك فيه 6,000 متسابق يمثلون أكثر من 130 جنسية.

أما الصفحة رقم 5 فتوضح التقدم الإيجابي الذي أحرزه البنك في تصنيفاته الائتمانية منذ عام 2013. وتظهر الخانة الملونة أن البنك يحظى حالياً بالتصنيف في المرتبة A3 من وكالة موديز مع نظرة مستقبلية إيجابية، وفي المرتبة A- من وكالة ستاندارد آند بورز مع نظرة مستقبلية مستقرة، وفي المرتبة A+ من وكالة فيتش مع نظرة مستقبلية مستقرة، وفي المرتبة A- من وكالة كابيتال إنتلجنس مع نظرة مستقبلية مستقرة.

والآن، أترك المجال لرئيس المدراء الماليين، السيد/ كيفن سميث، الذي سيغطي جانب البيانات المالية. شكراً.

كيفن سميث:

شكراً طوني. بدايةً، أود أن أتطرق إلى الصفحة رقم 6، التي تبين تطور الميزانية العمومية من 30 سبتمبر 2017 إلى 30 سبتمبر 2018. كما توضح هذه الصفحة مزيج الموجودات والمطلوبات وكيف تغير ذلك عبر السنوات الاثنتي عشرة الماضية.

أولاً، أود إلقاء الضوء على الموجودات الموضحة في النصف العلوي من الشريحة، الأسطر من 1 إلى 13.

في 30 سبتمبر 2017، بلغ إجمالي موجودات البنك نحو 5.6 مليار د.ك.، حسب الموضح في السطر 13. ويتضح من السطر 5 أن 29% من تلك الموجودات كانت محتفظاً بها في شكل أصول سائلة، و65% كصافي قروض، كما هو موضح في السطر 8، و2% في شكل استثمارات في أوراق مالية كما في السطر 9، و4% في شكل موجودات أخرى كما في السطر 12. وعلى مدى الأشهر الاثني عشر الماضية، شهد إجمالي موجودات البنك نمواً بمعدل 5%، أو 292 مليون د.ك. ليصل إلى ما يقارب 5.9 مليار د.ك.، مع استقرار مزيج الموجودات. وكما ترون من السطر 5 في أقصى اليمين، شهدت الموجودات السائلة لمصرفنا نمواً بمقدار 81 مليون د.ك.، أي بنسبة 5%. بينما صافي القروض، سطر 8، فقد شهد نمواً بمقدار 263 مليون د.ك. أي 7%. ولا تزال الموجودات السائلة تتميز بالجودة، حيث تحظى بنصيب 29% من الميزانية العمومية، بينما يشكل صافي القروض حالياً 66% من مجموع الموجودات، أي بارتفاع طفيف عن النسبة البالغة 65% التي سادت منذ عام مضى.

أما الاستثمارات في الأوراق المالية، الموضحة في السطر 9، فقد ظلت عند نسبة 2% من مجموع الموجودات.

أما الأصول الأخرى، الواردة في السطر 12، فقد انكسبت بمقدار 56 مليون د.ك.، أي بنسبة 27%، ويعود السبب الرئيسي في ذلك على بيع الضمانات المعادة حيازتها، وهذه الفئة في الميزانية العمومية تمثل حالياً 2% من مجموع الموجودات، بانخفاض مقارنةً بنسبة 4% للسنة الماضية.

ويتضح من السطرين 19 و20 إلى أقصى اليمين أنه من أصل 292 مليون د.ك. من نمو الموجودات خلال الفترة، جاء مبلغ 270 مليون د.ك. من ذلك النمو ممولاً بالمطلوبات، بينما جاء مبلغ 22 مليون د.ك. ممولاً بحقوق المساهمين. أما ودائع العملاء والودائع من المؤسسات المالية فقد جاءت في مقدمة النمو في المطلوبات، بارتفاع بمقدار 190 مليون د.ك. و124 مليون د.ك.، على التوالي، بينما انخفض التمويل المصرفي للبنك بمقدار 46 مليون د.ك. وقد وردت تلك الأرقام إلى أقصى يمين الأسطر من 14 إلى 16.

وقد ورد كل من متوسط الموجودات ومتوسط حقوق المساهمين في السطرين 22 و23، حيث يتيح لنا ذلك احتساب العائد على الأصول للأشهر التسعة الأولى من العام والعائد على حقوق المساهمين، الذي تم بحثه أدناه.

وتوضح **الصفحة رقم 7** نسب السيولة الرئيسية لمصرفنا. فعلى الجانب الأيسر، نلاحظ أن متوسط نسبة التغطية اليومية للسيولة ازداد من 285% في الربع الثالث من عام 2017 إلى 388% في الربع الثالث من عام 2018. وجاء المتوسط في الربع الثاني من عام 2018 بنسبة 325%. وتعتبر هذه النسب أعلى بكثير من الحد الأدنى البالغة نسبته 100% والذي يبدأ سريان مفعوله اعتباراً من أول يناير 2019. وفي عام 2018، تبلغ نسبة الحد الأدنى 90%. وعلى الجانب الأيمن من الصفحة، نجد أن نسبة صافي التمويل المستقر NSFR قد ارتفعت من 104% في نهاية الربع الأول من عام 2018 إلى 107% في نهاية الربع الثاني وإلى 120% في نهاية الربع الثالث من عام 2018، مقارنةً بالحد الأدنى للنسبة البالغ 100%. وبالتالي، تعتبر النسبة السائدة في مصرفنا قويةً وتتمتع بمصدات أكثر من كافية لكلتا النسبتين.

أما **الصفحة 8**، فتوضح بيان الدخل وبعض المؤشرات الرئيسية الأخرى لمصرفنا. ولتوضيح الصورة، نواصل عرض نتائج السنة بأكملها لكل من 2016 و2017 على الجانب الأيسر، ويمكنكم مشاهدة الأداء خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 وعام 2018 على الجانب الأيمن. وبالإضافة إلى ذلك، وللأشهر التسعة الأولى من كل من عام 2017 و2018، نعرض مكونات العائد على الموجودات، الوارد ضمن الخانات المؤشر عليها بعبارة "من متوسط الموجودات" لكلتا الفترتين.

وكما ذكر السيد/ طوني، يتضح من النسب المئوية المحاطة بدوائر في السطر 12 أن صافي الربح لمصرفنا شهد نمواً بواقع 10% و12% في عامي 2016 و2017 على التوالي. وكما ذكر السيد/ طوني أيضاً، يتضح من أقصى اليمين أن معدل النمو في صافي الربح عن الأشهر التسعة الأولى من عام 2018 مقابل الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 قد ارتفع لتبلغ نسبته 18%. فإذا انتقلنا إلى الأعلى نجد بيان الدخل، وإذا

نظرنا إلى النسب المئوية المحاطة بدوائر في الأسطر 3، 5، 7 و9، نجد مقارنةً بين نتائج مصرفنا لعامي 2016 و2015، على النحو التالي:

انخفض صافي إيرادات الفوائد في السطر 3 بنسبة 2%
جاءت الإيرادات من الأنشطة الأساسية في السطر 5 مستقرة
انخفض هامش التشغيل للأنشطة الأساسية في السطر 7 بواقع 3%
انخفض هامش التشغيل بنسبة 3%

ويمكن ملاحظة أن ذلك الاتجاه قد تغير في عام 2017، على النحو التالي:

ارتفع صافي إيرادات الفوائد من -2% في عام 2016 إلى +13%
ارتفعت الإيرادات التشغيلية من الأنشطة الأساسية من 0% في عام 2016 إلى +9%
ارتفع هامش التشغيل للأنشطة الأساسية من -3% في عام 2016 إلى +15%
ارتفع هامش التشغيل من -3% إلى +11%

وفي أقصى اليمين من نفس الأسطر، نلاحظ أنه خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2018 مقابل الأشهر التسعة الأولى من عام 2017، تمكن مصرفنا إما من زيادة الزخم أو الحفاظ عليه - على أقل تقدير - وفقاً لما يلي:

ارتفع صافي إيرادات الفوائد بواقع 19%
ارتفعت الإيرادات التشغيلية من الأنشطة الأساسية بواقع 13%
ارتفع هامش التشغيل للأنشطة الأساسية بواقع 16%
ارتفع هامش التشغيل بواقع 9%
ارتفع صافي الربح بواقع 18%

وقد قمت بوضع دوائر حول جميع تلك النسب على الصفحة 8، بحيث يمكنكم مشاهدة الاتجاه التاريخي والزخم الذي تمتع به البنك مؤخراً.

وهذا التغير الشامل جاء مدفوعاً بشكل أساسي بقوة النمو في صافي القروض بنسبة 7% كما ذكر السيد/ طوني، وكذلك اتساع صافي هوامش الفوائد.

كما يمكنكم ملاحظة التحسن في صافي هامش الفوائد بإلقاء نظرة على صافي إيرادات الفوائد، في السطر 3، ضمن الخانة المؤشر عليها بعبارة "من متوسط الموجودات". وخلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2018، بلغت نسبة صافي هامش الفوائد NIM 2.66%، أي أعلى بمقدار 33 نقطة أساس مقارنةً بالأشهر التسعة الأولى من عام 2017، والبالغة نسبتها 2.33%.

وفيما يتعلق بالمصروفات التشغيلية، فإننا نهدف إلى اكتساب القدرة الكافية على إدارة البنك وتمويل المبادرات الهامة في البنك بطريقة تتيح لنا التأكد من عدم تآكل النمو في الإيرادات التشغيلية بارتفاع معدل النمو في المصروفات التشغيلية، أي خفض نسبة التكلفة إلى الإيرادات.

وفي أقصى يمين السطر 6، تلاحظون أنه خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2018 جاءت المصروفات بنسبة 8% أعلى من الأشهر التسعة الأولى من عام 2017. ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى التكاليف المرتبطة بقانون العمل المعدل. وحتى مع تلك التكاليف المرتفعة هذا العام، فقد بلغت نسبة التكلفة إلى الإيرادات 33.2% خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2018، وهي أقل بقليل من نفس الفترة من السنة الماضية، وأقل بنسبة 2.2% من نسبة التكلفة إلى الإيرادات لسائر عام 2017، والبالغة 35.4%، حسب الموضح في السطر 14.

وفي السطر 10، نجد أن المخصصات وانخفاض القيمة في الأشهر التسعة الأولى من عام 2018 بلغت 53 مليون د.ك.، أي بنسبة 55% من هامش التشغيل، مقارنةً بنسبة 58% لنفس الفترة من عام 2017.

وفيما يتعلق بالعائد على الموجودات، نجد في أسفل الخانات التي تحمل عبارة "من متوسط الموجودات" أن العائد على الموجودات البالغ 87 نقطة أساس في الأشهر التسعة الأولى من عام 2017 تحسن بمقدار 11 نقطة أساس ليبلغ 98 نقطة أساس في آخر

تسعة أشهر. وبالمثل، وفي السطر 13، نلاحظ أن العائد على حقوق المساهمين شهد تحسناً أيضاً من 8.4% إلى 9.5% مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

وتوضح الصفحة 9 التقدم الذي أحرزه مصرفنا في نسبة القروض غير المنتظمة. ففي 30 سبتمبر 2018 بلغت النسبة 1.5%. وكما ترون، انخفضت هذه النسبة بصورة كبيرة بمرور الوقت.

وعلى الصفحة 10، نجد أن نسبة رأس المال الرقابي ونسبة الرافعة المالية في مصرفنا لا تزالان أعلى من الحد الأدنى الرقابي لكل منهما. وجاء التخفيض في النسبتين مقارنةً بالأشهر التسعة الأولى من عام 2017 نتيجة حالة البسط في الكسر العشري، أي إن الشريحة الأولى من رأس وإجمالي رأس المال، قد شهدا نمواً بواقع 3% بعد سداد 55% من صافي الربح، بينما شهد المقام، الذي يمثل الموجودات الموزونة بالمخاطر، ارتفاعاً بمعدل أسرع بلغ 7%، مدفوعاً بشكل أساسي بالنمو في صافي القروض بواقع 7% خلال تلك الفترة. يرجى الإحاطة أن مبلغ 43 مليون د.ك. من صافي الربح خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2018 غير متضمن في الشريحة الأولى أو إجمالي رأس المال للربع الثالث من عام 2018، حيث إن ذلك يحدث في نهاية العام. وقد يؤدي ذلك إلى إضافة نحو 100 نقطة أساس إلى كل من نسبتي رأس المال ولا تزال الشريحة الأولى من رأس المال تمثل ما يقارب 80% من إجمالي رأس مال البنك.

وفي أسفل اليمين، نجد أن نسبة الرافعة المالية انخفضت بصورة طفيفة من 8.37% في نهاية سبتمبر 2017 إلى 8.20% في نهاية سبتمبر 2018، ولكنها لا تزال أعلى بكثير من الحد الأدنى الرقابي البالغ 3%.

وباختصار، فإن التحول الكبير في معدلات النمو في صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من الأنشطة الأساسية وهامش التشغيل للأنشطة الأساسية وهامش التشغيل في عام 2017 مقابل 2016 استمر خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2018 مقابل 2017. وبالإضافة إلى ذلك، لدينا سيولة ورأس مال كافيين لمساندة ذلك الزخم المستمر.

والآن، أترك المجال للسيدة/ دلال لفتح باب الأسئلة والأجوبة.

دلال:

شكراً، كيفن. الآن نحن جاهزون للأسئلة والأجوبة. فإن كان لديكم أي سؤال يرجى كتابته في خانة نص إسأل سؤالا، ثم الضغط على زر التقديم. وسنتيح بضع دقائق لتلقي أسئلتكم.

دلال:

جاء نمو القروض منخفضاً في الربع الثالث من عام 2018. فهل كان ذلك بسبب المستوى المرتفع بصورة غير معتادة في مستوى عمليات السداد؟ هل يمكنكم، تقديم عرض لنمو قروض الشركات مقابل نمو قروض الأفراد في سبتمبر 2018 مقابل ديسمبر 2017؟ كيفن؟

كيفن سمث:

شكراً، السيدة/ دلال. دعيني أبدأ بالقطاع. إن معدل نمو القطاع كان منخفضاً على نحو ما، والبيانات التي لدينا تمتد إلى نهاية أغسطس، وهي صادرة من بنك الكويت المركزي. وهي تحوم حول ما يقارب 2% خلال الأشهر الثمانية الأولى. وحين أقرن ذلك مع ما نحققه على جانبي الشركات والأفراد، يمكن القول إن جانب الشركات كان منخفضاً أيضاً فيما يتعلق بنمو القروض. وعليه، نرى أن هناك إمكانية لتحقيق القوة في هذا المجال، وأن طريقة تعريفنا لتلك الإمكانيات تعتبر أساسية في اتجاهين، أحدهما نوعية خطوط الائتمان التي تمثل الصفقات التي تنتظر القرارات الائتمانية والثاني يتمثل في تلك الصفقات التي حظيت بالموافقة الائتمانية، ولكنها تنتظر عمليات السحب. أما الخط الائتماني القوي الذي نراه فيتمثل فعلياً في الفئة الثانية، الذي يعكس خبراً ساراً لنا من الواضح أن تلك الصفقات قد لقيت الموافقة الائتمانية. أما في جانب الأفراد، فنرى أيضاً انخفاضاً طفيفاً في القطاع خلال الأشهر الثمانية الأولى، إلا أن النبأ السار يتمثل في أنه من وجهة نظر مصرفنا فإننا نحقق بالفعل نمواً في قروض الأفراد أسرع من المعدل السائد في القطاع. وقد استطعنا اكتساب حصة في السوق نتيجةً لذلك خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام.

دلال:

السؤال التالي: ما الذي يحرك التحسن في صافي هامش الفوائد الذي شهدناه هذا العام؟ السيد/ كيفن؟

كيفن سمث:

شكراً، السيدة/ دلال. يمكننا القول إن هناك ثلاثة محركات أساسية لذلك. أولها: من الواضح أن بنك الكويت المركزي يعمل على زيادة معدلات الفائدة ومع الزيادة الأخيرة في المعدلات يتضح أن محفظة الشركات للبنك تعيد التسعير فوراً. وتقوم محفظة الأفراد في البنك بإعادة التسعير بمرور الزمن بالحجم الجديد فقط. ومن الواضح أننا نشهد أثراً تلمسه كافة البنوك للجزء الأعظم من الكويت نتيجةً لاتباع بنك الكويت المركزي لبنك الاحتياط الفدرالي في مارس من هذا العام. هذا رقم 1، أما رقم 2 فإذا استمر الوضع، كما هو خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2018، في تحريك النمو في شريحة الأفراد بأسرع من النمو في شريحة الشركات، فإن عائداتنا على محفظة الأفراد تعتبر أعلى من القروض المقدمة للشركات. وعليه، فإن المزيج ينعكس بأثر إيجابي على هامش. أما رقم 3 فإننا بدأنا نشهد أثر عملية إعادة التسعير لمجمل محفظة الأفراد إلى ما يقترب من 6% حالياً، وتفصيله 3% سعر بنك الكويت المركزي بالإضافة إلى 3% فيما يتعلق بالحد الأقصى للمبلغ الذي يمكن نقاضيه فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي. وبالتالي، فهذه هي العوامل الثلاث المحركة لصافي هامش الفوائد.

دلال:

السؤال التالي: أود أن أفهم التحركات في الضمانات المعادة حيازتها من الآن فصاعداً. فقد رأينا انخفاضاً بمقدار 6.6 مليون د.ك. منذ بداية العام وحتى تاريخه. هل يمكنك من فضلك تقديم بعض الإرشادات حول ما يمكننا توقعه بشأن استمرار ذلك الاتجاه. وهل من جديد بالنسبة لأرض خباري؟ السيد/ كيفن؟

كيفن سمث:

نعم، أعني أننا رأينا انخفاضاً كبيراً في فئة الموجودات الأخرى، ويعود السبب الأساسي في ذلك إلى تخفيض الضمانات المعادة حيازتها في معرض استمرارنا في التخارج من الضمانات المرتبطة بالقروض المتخلفة السداد. ولا نتوقع أن يتضخم ذلك بمرور الوقت لأنه من الواضح أن الهدف هو بيع تلك الضمانات، وهذا ليس جزءاً من استراتيجية مصرفنا، إذا تحدثنا عن الاستراتيجية. وبهذا فإنه فيما يخص أرض خباري، نتوقع حيازة تلك الأرض في ذلك الوقت إلى حين بيعها، وحتى ذلك الوقت، مما سيعكس تحركاً إلى أعلى في قيمة الضمانات المعادة حيازتها. ولدينا ما يصل إلى 3 سنوات وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي لبيع الأصول العقارية بعد إعادة حيازتها. وبالتالي، فإن ذلك يمثل المحرك الأساسي في تلك الفئة حالياً.

دلال:

أي إيضاحات أخرى بشأن صفقة الأرض أو نقل الملكية أو بيع الأرض؟ السيد/ كيفن؟

كيفن سمث:

شكراً، سيدة/ دلال. لا نزال بصدد نقل سند الملكية الخاص بالأرض، ولكن من الواضح أن ذلك يعتمد فقط على الإجراءات الحكومية، وبالتالي لا يمكننا التنبؤ بموعد حدوث ذلك، ولكن الإجراءات تسير ولن أتنبأ بربع السنة الذي يمكن أن يحدث فيه ذلك.

دلال:

لقد حاولنا الرد على أقصى قدر ممكن من الأسئلة، وعليه نختم لقاءنا اليوم، شاكرين لكم على مشاركتكم. فإن كانت لديكم أي أسئلة أخرى يمكنكم زيارة صفحة علاقات المستثمرين على موقعنا الإلكتروني. كما يمكنكم التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني المخصص لعلاقات المستثمرين investor.relations@gulfbank.com.kw. شكراً على مشاركتكم. عودة إلى البدالة.